د.حمدي النورج

رياح التغيير..
حدود الأزمة وسلوك التحول

في بحث التجليات الحديثة لعالم اليوم بتشكلاته كافة، ينبغي أن نقرر أننا قد تجاوزنا حالة الرصد المعرفي لتأثير الحداثة البالغ والفج، باعتبار المساحة الزمكانية التي يترسم خطوطها هذا الكتاب في نعومة وارتياب (كتاب رياح التغيير في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا– الأزمة، الانفراج، التحول) الصادر عن دار الساقي عام 2019. وإذا كان لنا أن نحدد عالمية الرصد فينبغي التأكيد أن الخطوات الأولى لعالم البحث في هذا الكتاب يبتدئ من عام 1979، أي منذ قيام الثورة الإسلامية في إيران. وهو بدء كان له الكثير من المراجعات التي وضعت هذه الثورة بكامل أفعالها في الميزان، وإن تميزت أغلبها بالرؤية الأحادية، فضلًا عن محدودية التأثير عند التقييم، بحيث لم يتعد النظر إلى حدود التأثير الثوري في الرقعة الكبرى التي تعتبر المكون الأمثل للتجربة الإسلامية عامة، أقصد الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بالإضافة إلى الجمهورية الإسلامية في إيران، وما يزاحمها من أقليات ودويلات وتكوينات عرقية كامنة وكاملة. ولا أعتقد أنه من اليسير البحث في نقاط الاتفاق، فضلًا عن نقاط الاختلاف التي تعززها الرؤى السياسية التي حرص باحثو هذا الكتاب على النظر إليها ببعد غير استيرابي. وهذا معناه أن ينتقل الإطار البحثي من الرؤية التنظيرية إلى البحث في الرؤية التفاعلية والواقعية، عالم تحقيق الأفكار إلى أفعال وأحداث يكمن ظهورها في التشابك الاجتماعي والتفاعل الثقافي داخل المجتمعات، فالشجار بين النخب لم يعد عاملًا مساعدًا في تكوين شارات مسعفة قدر الانحياش إلى عالم الفعل الذي يكونه الخليط المجتمعي المتفاعل. وهي

رؤية كانت حاضرة عندما ضم هذا الكتاب العديد من وجهات النظر التي أراها ألصق بالجانب التفاعلي في بنية المجتمعات وفي بلاغة الوصف الهش لأفكار النخب التي لا تبني أصلًا. ليس في الإمكان تبيان الهدف من كتاب يتبنى فكر الاستمرارية والتجديد في ظرف غدا فيه الحدث يمتلك بنى اندهاشية مفرطة، وكسرًا لكل آفاق تحملها التوقعات. فالتغيير واقع كل وقت عبر حدود الأزمة ثم الانفراج ثم التحول. غير أن التحدي الحقيقي في جملة الدراسات التي جمعها هذا الكتاب هو وقوفه على محاولة رسم سياسات التحول، وكيف يقع؟ من اليسير أن نتفق كثيرًا حول وقوع أزمة ما وأسبابها باعتبار أن ما نشاهده قابل للتفسير والمراوحة، وكذلك من الجادة أن يقع أمامنا فعل الانفراج الذي لاحظناه عند تعامل بعض الحكومات مع جملة من الملفات الساخنة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وبخاصة عند صعود الإرهاب المتنامي والخفي والمتزيي بسلوك التدين الفج المقيت. وهي ملامح لا نختلف حول وجودها ومن ثم ملاحظة أفعالها. وكيف تم التعامل معها؟ ولأننا لسنا دومًا على خطأ بينما الآخرون على صواب، فإننا الآن في بنية التحول الكبرى التي تلوثت ملامحها مؤخرًا وبمنطق أقل تفاؤلية، وبسيف السرعة الذي يغلف بنية الحدث، وفي وقت يتوجب فيه الحذر من متابعة ما يحدث في أفغانستان وباكستان والهند وليبيا ولبنان وتونس والجزائر والعراق وسوريا والسعودية والخليج ومناطق الجيوب الحدودية عبر مجموعات في طريقها إلى الحاضنة الكبرى للإرهاب- طالبان العصور الوسطى، وهنا ينبغي أن نكشف في طلاقة عن بنية التحول التي يقدمها هذا الكتاب عبر عدد من البحوث والمقالات (12 مقالة) اهتمت بتناول الأحداث التي طغت على الساحة في الشرق الأوسط، وشمال أفريقيا، منذ قيام الثورة الإسلامية الإيرانية في العام 1979 حتى نشوب الثورات والانتفاضات التي شهدها العقدان الأول والثاني من القرن الحادي والعشرين، والتي عرفت بـ»الربيع العربي". وصولًا إلى ما الذي نرجوه عبر هذا التحول. وفي بحث للإطار

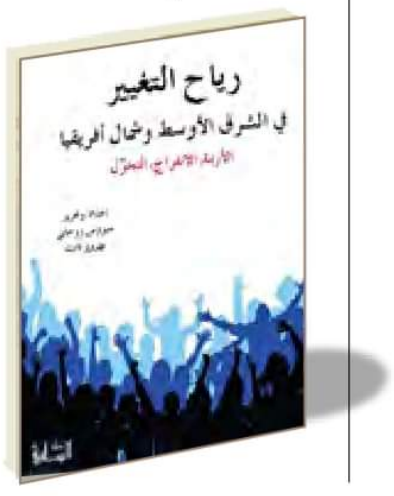

الهيكلي لهذا الكتاب، نكتشف أن جملة المقالات تقف على رأسها سياسة التحول المنشود الذي يبدأ بالبحث في ثقافة الانفتاح والعيش المشترك، وسياسات الحوار في مواجهة العنف، ومبادىء إرشادية لفن القيادة في القرن الحادي والعشرين، ثم سياسة الابتعاد عن العنف وتحديات الشرق الأوسط، ومن ثم ينطق المحور الثاني بجملة مقالات كاشفة لروح الدين الإسلامي باعتباره المعين الحي لسياسات هذا التحول عبر قراءة جديدة لمبدأ الحكم الرشيد، ومنظومة المبادىء الاجتماعية التي يدعو إليها، والأخلاق الإسلامية بوصفها ميزانًا للشريعة في سياحة فكرية واقعية عبر ثلاث مقالات تراتبية. ثم المحور الأخير والذي يخاطب سياسة القرن العشرين وواقعه، والبحث في سياسات التعليم وأخلاق العولمة وحقوق الإنسان، وخطاب البيئة بكافة مشتملاتها عبر إجراءات التفاعل الإيكولوجي الهادف إلى تفعيل التنمية المستدامة في مجتمعات الشرق الأوسط، وواقع التواصل الاجتماعي البناء. وفي سعي نحو تفعيل دور الحوار ورسم إطار عقلاني من أجل التغيير؛ عرض الكتاب لدور المساهمين الذين تنوعت تخصصاتهم واهتماماتهم بين (الاقتصاد السياسي والدولي والعولمة، ومجالات الدين والأفكار والحركات السياسية المعاصرة، والسياسة الشرعية

وشؤون المجتمعات الإسلامية قديمًا وحديثًا، والعلوم السياسية وحوار الأديان وفلسفة التاريخ ودراسات القانون وحقوق الأقليات ومجال التنمية المستدامة وسياسات التعليم والعلاقة بين العلم والقيم الإنسانية، ثم علوم الاتصالات والسينما ومناهج الاتصالات العابرة للثقافات).. وبالرغم من وفرة التخصصات وتنوعها والتي تصب بالتأكيد في صالح هذا الكتاب، وبالرغم من تنوع المشاركين اهتمامًا وموقعًا، ينبغي التأكيد على وجوب مشاركة تخصصات أخرى أراها جديرة بالإسهام في مسألة التغيير وتفعيل دور الحوار مثل علماء اللغة واللهجات، وعلماء الجغرافيا الثقافية، وباحثو التراث الثقافي غير المادي، وبخاصة المشتغلون بالجمع الميداني باعتبارها نقاط اتفاق لا نقاط اختلاف، بحثًا عن العامل المشترك في التقارب والفعل. وقبل الإجابة على سؤال متواتر لمن سيكون المستقبل؟ وهو السؤال الذي يشغل بال الكثيرين، فضلًا عن المساهمين في إنجاز هذا الكتاب، يأتي هذا التصريح غير الموارب في سلوك التمهيد، في التأكيد على أن الجماعات الإرهابية ليست لها فرص للنجاح على المدى الطويل، عندما تقف في مواجهة قوى الترقي والتقدم الإنساني وزحف التاريخ، لكن قد يكون بإمكانها أن تصل إلى مقعد الحكم بصفة مؤقتة، (ينبغي ملاحظة المشهد الحادث الآن وهو جلوس طالبان على الحكم في أفغانستان)، لكنها لن تستمر بسبب تفسيراتهم الدموية لخطاب الإسلام عامة، ورغبة العالم الأكيدة في الاتجاه نحو الاتحاد والأمن الجماعي، والتطورات الإيجابية في الشرق الأوسط، فالنساء أكثر تعليمًا وأكثر وعيًا وأكثر سعيًا نحو المطالبة بالحقوق والحريات، وحركة المجتمعات المدنية والحركات الشبابية باتت أكثر وعيًا وارتباطًا وتواصلًا، مع وفرة البعد العمومي والسمة العالمية للإسلام، وكونه وسيلة للخروج من المأزق، ففي الإسلام من المبادىء ما يجعله نقطة ارتكاز مهمة نحو التغيير وتعزيز ثقافة السلام والحوار الجيد، وثقافة الحب وتبني القيم المثالية والهدف النبيل من الحياة والإيمان والوعي والتحلي بالأخلاقيات، والسعي الشغوف للعثور على معنى للوجود البشري والصلة بين الحياة والموت وقيم الخير والشر، وكلها منطلقات عمومية تشترك فيها الأديان كافة.

ثقافة مهمة وعيش مشترك

بما أن الانحراف هو الضلال، وبما أن التطرف هو اللامعقولية، وبما أن الإرهاب بيئته الشر، فإن محاربة الانحراف والتطرف والإرهاب يجب أن تتم بصورة جماعية متقنة تبدأ من معرفة الطريق المناسب السوي والمستقيم والموصوف بالهدف، ثم الاستقامة والاعتدال والتوسط الذي هو ضد التطرف، ثم السماحة والإقناع والحوار الذي يجهز على بيئات الإرهاب كافة، وتلك المسلمات السابقة يتبناها إطار منهجي واضح هو الانفتاح الإيجابي على المعتقدات والحوار العقلاني الناضج مع تعزيز القواسم المشتركة وتفعيلها بما يحقق المصالح المتبادلة، ويعمق الأخوة الدينية والإنسانية والحرص على حق الاختلاف الذي هو حق أساسي من حقوق الإنسان، سواء في المعتقد الديني أو الثقافي، ولعلنا لن نصل إلى علاقة صحية ناضجة مع الآخر (داخليًّا وخارجيًّا) إلا بعد ترسيخ هذه الأسس. وهذا أمر –كما يرى الدكتور عبد الحميد الأنصاري أحد المساهمين في هذا الكتاب– مرهون بالقدرة على تفكيك المنظومة الثقافية التي تشكّل الفكر والسلوك المجتمعي الحالي، تربية وتعليمًا وخطابًا دينيًّا وإعلاميًّا وثقافيًّا وتشريعيًّا، وإعادة بنائها وترتيبها وفق رؤية شاملة.

مبادىء إرشادية وإطار تفاعلي

يرى الباحث سيروس روحاني أحد المساهمين في هذا الكتاب أن من أبرز سمات القرن الحادي والعشرين هو حالة اللايقين، وصعوبة التنبؤ، وفي الإمكان أن نضيف إلى ذلك سقوط المرجعيات الكبرى، والعبث المؤسسي، أو هو الخطر الدائم

تحت أقدامنا جميعًا، أو حرب الجميع ضد الجميع. وعليه فإن السعي لتقديم مبادىء إرشادية مساندة تنطلق من كون القادة عوامل تغيير من أوليات فن القيادة في القرن الحادي والعشرين، والدور الذي يجب أن تمارسه القيادة في مجتمع عالمي دائم التغير والتحول، فالمرونة والحيادية والخلاقية والقدرة على التكيف وفن قيادة المواقف وإفساح المجال لمختلف الحاجات والنظر للمؤثرات الاجتماعية والثقافية، والرؤية الاقتصادية المتأثرة بسلوك العولمة، من الأمور الجديرة بالاهتمام والاعتبار من أجل خلق مجتمع عالمي وحقيقي تسوده قيم الديمقراطية، والعمل بمقتضاها في كل مكان في العالم. لكن السابق لا يمنع من التصريح بأن القيادة الفاعلة هي التي تحرص على تجسيد هذه القيم في مرؤوسيهم، فلا وجود للقائد الكامل، وأنهم قادرون على إنجاز الجيد في ظل غياب القائد الفذ، فكل مساهمة تأتي من أي فرد كان هي قيمة فاعلة في التغيير المنشود.

خطاب العنف: القول والممارسة

العنف مورد من موارد الشر الكبرى والتي تتوزع عبر بنيات ثلاث هي المنبع والأصل والمصدر، ويلعب التكوين الأساسي للإنسان، والذي يشتبك فيه مع العالم ومع البشر، الدور الكبير في تنامي

سيروس روحاني

عبد الحميد الأنصاري

كريستوفر باك

سلوك العنف الذي يؤدي حتمًا إلى الشر. وبصدقية السابق ينبغي التأكيد على أن العنف واقع عالمي بامتياز، سواء على المستوى الفردي أو الجماعات أو حتى الدول التي تقع في صدام مسلح مع غيرها، غير أن التمثلات الثلاثة الأخيرة تشهد ثبتًا لها داخل الشرق الأوسط. وفي تبيان ذلك نلمح هذا السعي نحو إيجاد مسببات للعنف، لعل أولها –كما يري رامين جهان (فيلسوف إيراني)– هذا الاقتباس لفكر العولمة والتحديث على النموذج الأوروبي، والبعيد تمامًا عن حركة المجتمع وتفاعله في الشرق الأوسط، الأمر الذي أوجد هوة سحيقة ما بين الاقتباس والفعل، أو التنظير والتطبيق، أو رغبة الحاكم وسلوك المحكومين، أو القبول والرفض المبني على مبررات منها اعتبار تطبيق العلمانية ضغوطًا خارجيةً معاديةً للإسلام وتراثه. إننا نتفق جميعًا في رغبة نبذ العنف، لكننا نختلف أيضًا في تحديد مسبباته، ومن ثم يلفت صاحب المقالة النظر إلى تبني نقاط الاتفاق إطارًا للانطلاق وتحقيق الهدف العالمي الأسمى، وهو نبذ العنف الذي يقابله السلام الدائم.

المثل الإسلامية والحكم الرشيد

ثمة مسلمات مؤكدة على دور الدين في استمرار المجتمعات وتماسكها، وتحقيق التكامل الشخصي والاجتماعي للأفراد، وحفز المجتمع ناحية الرقي والتقدم، لكنه وبالرغم من دوره البناء والفاعل وقيمه الحافزة

على الاتحاد، غدت رسالة الدين في بعض دول الشرق الأوسط عامل فرقة وسيف عنف، وتلفحت بعباءة الدين العديد من بؤر العنف والجماعات المسلحة في سوريا والعراق واليمن وإيران، وصولًا إلى دول تبتعد في نطاقها الجغرافي عن الشرق الأوسط مثل أفغانستان ونيجيريا ومالي.. إلخ. ومع صدق السابق بالتأكيد، لكن ذلك لا يعد مدخلًا للنقد الحاد الذي يطالعنا به كريستوفر باك في مقالته –وهو أحد المساهمين في هذا الكتاب ويعمل باحثًا في شؤون الأقليات والدراسات الدينية– بأن «وصف المتمسكين بروح الدين من بين المسلمين دينهم على أنه (دين سلام) يفتقر المنحى التبريري الدفاعي الذي لا يوجد على الساحة سواه، كما يفتقر المصداقية بمعنى الكلمة»، فالمتفق عليه أنه لا يوجد دين إلا ويحمل رسالة حب وسلام، كما أن جملة نصوص الإسلام وخطابه لا ينفك يأمر بالحب والتسامح والحلم والعلم والمعرفة والأخلاق القويمة، والنجدة والعفو والحوار والتناصح. ويرفض الباحث اعتبار «دستور المدينة» الذي وضعه رسول اللّه صلى اللّه عليه وسلم وثيقة تحدد معالم ومبادىء الحكم الرشيد في الإسلام، نظرًا للفارق التاريخي بين ماضي البشرية وحاضرها، مع كونه تغاضى عن ذلك عندما اعتبر رسالة الخليفة علي بن أبي طالب إلى مالك الأشتر نقطة بداية لإعادة خلق إجماع على نماذج إسلامية في الحكم الرشيد. أما التبرير فكونها ذخرت بالعديد من المبادىء ولا تزال ملفتة للأنظار. وكان من الأحرى لو أفاد من الوثيقة المحمدية في المدينة ثم أضاف إليها ما انفردت به رسالة الخليفة علي بن أبي طالب لمالك بن الأشتر. وكان يجب أن يقوم تحديد التميز والتفرد معيارًا للقبول أو الرفض. وما يهم فيما يعرضه الباحث هنا جملة الضوابط التي أرسلها الخليفة إلى عامله على مصر، ويراها الباحث جديرة بالاعتبار والتطبيق وهي كذلك بالتأكيد، وبعيدًا عن الإسهاب في تحري نسبة الرسالة للإمام علي –كرم اللّه وجهه– والتي أفاض الباحث في تتبعها، فإن من تجليها الجيد قيامها بفكر التقريب بين مفكري السنة والشيعة، وإيجاد مساحة للتقارب بين الفريقين، بالإضافة إلى احتوائها على جملة من التوصيات المهمة، منها حث المتلقي على مراعاة مبدأ المصلحة العامة لمصر، وهو أمر بلا شك ينسحب على المصلحة العامة للأمة الواحدة، ثم الإقليم، ثم الشؤون الداخلية والدولية للدولة، وتولي الرسالة أيضًا اهتمامًا خاصًّا بالسياسة الخارجية، وتوصي الحكام باحترام التزاماتهم تجاه المعاهدات والتمسك بها. وتقدم الرسالة أيضًا النصح في التجارة والصناعة واقتصاديات البلاد، وإدارة دخل الخزانة العامة، ومراعاة حقوق الطبقات والفقراء، وفصل الاختصاصات بين الأذرع التنفيذية والتشريعية والقضائية، والحرص على شؤون القضاء، وضمان دفع رواتب عمال الأقاليم وحقوق الجند ومجالس الشورى المقترحة للجميع.. إلخ. وكلها مقترحات تصلح –ولو بصفة مؤقتة– منطلقات لمبادىء الحكم الإسلامي الرشيد، وهي أمور قد نجد صداها في تعريفات الحكم الرشيد لدى الدوائر المهتمة بذلك، فالحكم الرشيد هو الحكم الذي تقوم به قيادات سياسية منتخبة، وكوادر إدارية ملتزمة بتطوير موارد المجتمع، وبتقدم المواطنين، وبتحسين نوعية حياتهم ورفاهيتهم، وذلك برضاهم وعبر مشاركتهم ودعمهم. أو كما يعرفه البنك الدولي (WB) –وهو أول مؤسسة استخدمت مصطلح الحكم الرشيد في عام 1989م– بأنه مجموعة القواعد والمؤسسات التي يتم من خلالها ممارسة السلطة في إدارة الموارد الاقتصادية والاجتماعية للدولة من أجل تحقيق المصلحة العامة، أو كما عرفته منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OCED) بأنه استخدام السلطة السياسية وممارسة السيطرة في المجتمع لإدارة موارده من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ومن منطلق التعريف يذهب كريستوفر باك لتعريف الفكر الإسلامي الأصولي، والفكر الإسلامي التقليدي، والفكر

الإسلامي التقليدي الجديد، وفكر الحداثة والفكر العلماني، وفكر ما بعد الحداثة، وفكر ما بعد الإسلام، وكلها تعريفات جيدة في بابها لو تبنت مفهوم التمثيل والتوضيح، فضلًا عن شرحه لمفهوم الأخلاق القرآنية بوصفها ميزانًا للشريعة، وهي نقاط إلغاز ساخنة وحادة تستأهل أن يعرض لها في مقالات أخرى. مع التأكيد على اختلافنا حول مصطلح الأخلاق القرآنية الذي أرى أن يستبدل بالأخلاق الإسلامية، ليكون أكثر شمولًا ووضوحًا، وليضم إلى جوار منظومة الأخلاق القرآنية التي جاءت بالقرآن الكريم ومنظومة الأحاديث النبوية الشريفة المهتمة بالإطار الأخلاقي والقيمي.

أزمة التعليم في الشرق الأوسط

وحول أزمة التعليم في الشرق الأوسط يشير بهروز ثابت –وهو أكاديمي شهير– إلى أن التعليم جزء لا يتجزأ من أي حوار مجتمعي، وأن تطوير الأنظمة التعليمية يعدُّ واحدًا من مؤشرات التحول الاجتماعي والتحديث، وهو بالتأكيد أحد مكونات الهيكل الحكومي، فضلًا عن خطورة العملية التعليمية كونها جزءًا من عمليات تربوية أعظم تجرى في نسيج الحياة الاجتماعية. وإذا بانت لنا أهمية التعليم وخطورته، فحري بالمسؤلين عند إعادة

بهروز ثابت

جون ديوي

رامين جهانبلو

بناء منطقة الشرق الأوسط إجراء التغييرات والتحويلات على المشهد التربوي، مع التحول الشامل في المدارس والجامعات. أما عن جودة التعليم، فالبرغم من الجهود المبذولة لرفع جودة التربية والتعليم في الشرق الأوسط فلا تزال متدنية عن المستويات العالمية بصورة كبيرة، وهو أمر ناتج من نقص برامج تدريب المعلمين، والإبقاء على المنظومة التعليمية العتيقة والتقليدية، وعجز الهياكل واللوائح التربوية عن أداء وظائفها، وعدم اتباع الطرق والأساليب التعليمية الجديدة. ويلفت الباحث النظر –تمثيليًّا– إلى أن مناهج مواد المواطنة والتربية الاجتماعية والعدالة الاجتماعية وحقوق الإنسان تحولت من تعزيز استراتيجية الاستقصاء والتفكير الناقد؛ إلى أداة في يد الحكومات لفرض سلوكيات وقيم وتقاليد خاصة، مع التشديد على سلوك الطاعة، مع كون المتعلم الآن في حاجة إلى تعليم هادف يعزز حرية الفكر، وينمي مهارة البحث والاستقصاء والاستقلال البحثي، ويحمي مقومات الفكر النقدي والابتكار والحرية الأكاديمية، مستشهدًا بما يراه رائد التربية الشهير جون ديوي في أن القيم المثالية كالديمقراطية والحرية والتحول الاجتماعي هي التي تشكل مختلف النواحي التربوية، وأن عمليات التعليم والتعلم تحدث كنتيجة لتفاعلات اجتماعية متبادلة، ويترتب على ذلك أن تلعب المنظومة التربوية بوصفها إحدى المؤسسات المجتمعية دورًا حيويًّا في تحويل

بما أن الانحراف هو الضلال، وبما أن التطرف هو اللامعقولية، وبما أن الإرهاب بيئته الشر، فإن محاربة الانحراف والتطرف والإرهاب يجب أن تتم بصورة جماعية متقنة تبدأ من معرفة الطريق المناسب السوي والمستقيم والموصوف بالهدف، ثم الاستقامة والاعتدال والتوسط الذي هو ضد التطرف، ثم السماحة والإقناع والحوار الذي يجهز على بيئات الإرهاب كافة

المجتمع وإعادة بنائه. ويشير بهروز ثابت إلى أن تعليم المرأة هو أحد مؤشرات التنمية لأية دولة من الدول، كما أنه سبب مهم في بعض النواحي الإيجابية منها، انخفاض معدلات الإنجاب، وزيادة المساهمة في الدخل الأسري، وتحسين الحالة الغذائية للأطفال، وزيادة الوعي الصحي والغذائي، وتفعيل المشاركة السياسية للنساء وتوعيتهن بضرورة ممارسة حقوقهن القانونية.

حول ترشيد المفاهيم وعولمة الشرق الأوسط

ليس هناك مصطلح يحمل في طياته آليات القبول والرفض مثل مصطلح العولمة، ذلك أنه يحمل مزيجًا من قوى البناء وقوى الهدم –كما تشير صاحبة المقال الدكتورة شهر زاد ثابت– التي تتساءل عن كون العولمة منقذة لجماهير البشر من الفقر؛ أم أنها تعزز مصالح النفر القليل المحظوظ؟ وفي محاولات الشد والجذب عن العولمة في الشرق الأوسط يبرز محوران: الأول يتعلق بهيمنة القيم المادية الغربية والنزعة الاستهلاكية المفرطة، والتغاضي الواضح عن بعض القيم الأخلاقية، وهو أمر يخالف ما درجت عليه المنطقة من قيم أخلاقية ودينية. أما المحور الثاني فهو القلق المترسب من قدرة العولمة على إحداث التماثل والتجانس بين بقاع الأرض ومشاربها. وفي بحث لهذين المحورين تولي الباحثة الأهمية حول قيمة التوجه المنفتح الفاعل المنصف، والتوجيه المبتعد عن السلبية الفكرية، وكيف يمكن الدمج –ولو بدرجة محدودة– لاقتصاد منطقة الشرق الأوسط في الاقتصاد العالمي. ويتفق معظم خبراء الاقتصاد في الرأي بأن الضغوط الاقتصادية التي تواجه الشرق الأوسط آخذة في التفاقم جرَّاء عدم اندماج بلدانه في الاقتصاد العالمي. وتتبنى الباحثة استراتيجية الثنائيات المتضادة لإظهار قيم العولمة ونقدها والمتوزعة بين الماديات في مقابل الروحانيات، والعمومي في مقابل الخصوصي.

ثلاث مقالات مهمة

هي المقالات التي يختتم بها هذا الكتاب، والتي تضم أشد الملفات سخونة في المنطقة، وهي حقوق الإنسان في الشرق الأوسط، والذي كتب بقلم (نازيلا قانم)، والتواصل الإلكتروني أثناء الربيع العربي وصولًا لتجليه الآن لـ(ديبورا كلارك فانس)، ثم البيئة المستدامة وتحديات المستقبل في الشرق الأوسط لـ(آرثر ليون دال). ويولي المقال المهتم بحقوق الإنسان في الشرق الأوسط حقوق المرأة تحديدًا أهمية بالغة مثل سن الزواج، وحضانة الأبناء، والقتل بدعوى الشرف، وتزويج القُصَّر، والاتجار بالبشر، ومفهوم القوامة الزوجية. ويرصد المقال الفجوة الواسعة بين القوانين وتطبيقها عند النظر لحقوق المرأة، فضلًا عن الفجوة الثقافية التي تحرم المرأة من ممارسة حقوقها، والذي يترجمه هذا

البند من جملة التدابير المناسبة لتفعيل الحقوق، وهو يتعلق بتعديل الأنماط الاجتماعية والثقافية لسلوك الرجل والمرأة بهدف تحقيق القضاء على التحيزات والعادات العرفية، وكل الممارسات الأخرى القائمة على فكرة دونية أو تفوق أحد الجنسين، أو على أدوار تقليدية للرجل والمرأة. وعن دور شبكات التواصل الاجتماعي في ثورات الربيع العربي تستعرض الباحثة مجريات الأحداث في أكثر من بلد في الشرق الأوسط (تونس– مصر– سوريا– اليمن)، وترصد لواقع الحركة والتفاعل، الأمر الذي أوجد زخمًا معرفيًّا وثوريًّا. وتلفت النظر إلى أن التاريخ يخبرنا بمقدرة الجمهرة العظمى من الناس على التخاطب في حرية، وأن القبضة الحديدية التي تطوق بها بعض السلطات الشعوب أصبحت تلقى الآن تحديًا على يد التقدم التكنولوجي الحديث. لكن الباحثة تلفت النظر لعلاقة الاطراد الواقعة بين كل مظهر من مظاهر التقدم في عالم التواصل وتكنولوجيا الاتصالات، وبين السعي المتنامي للسلطة في فرض قيودها بصورة أكثر إحكامًا وتلصُّصًا. ومع أن الناس –على حد تعبير الباحثة– شديدة الاشتياق للتعبير عن الآراء علانية وبكل حرية، فإن هذه الحرية تتطلب الحفاظ على قيم المواطنة، والمشاركة في القضايا الحوارية التي ينتج عنها الحلول، وانتهاج المسلك الطوعي المراعي للقانون ودولة المؤسسات. وعن قضايا التنمية ومحاولة رسم خطة اقتصادية انتقالية من أجل التحول إلى اقتصاد أخضر يحافظ على سلامة البيئة، وإدارة الموارد المائية، وبخاصة بعد تفاقم مشكلات المياه (أزمة سد النهضة بين مصر والسودان وأثيوبيا، وندرة المياه في العراق واليمن وليبيا)، وتحقيق الأمن الغذائي والتكيف مع الظروف المناخية غير المتوقعة (يمكن ملاحظة الحرائق التي اشتعلت مؤخرًا في تركيا واليونان والجزائر وغيرها)، ومسلسل الفيضان الذي لا ينقضي (في السودان وبعض دول جنوب شرق آسيا). يلفت آرثر ليون النظر إلى ضرورة الوعي بحماية البيئة، وتفعيل القيم الاجتماعية التي من شأنها أن تحافظ على البيئة مثل منظومة القيم الواردة في الإسلام، مع توجيه النظام التنموي السائد نحو الاستدامة، ونبذ سياسة الاستهلاك البيئي المجحف، وتبني الخطاب الذي يعزز التوجه نحو الأنماط المستدامة إنتاجًا واستهلاكًا في دوائر التعليم المختلفة، ومحاولات كتابة سيناريوهات المستقبل عبر فرضيات مختلفة، تراعي طاقات الإقليم البيئية وحدود موارده الطبيعية.

وأخيرا يلزمني التأكيد على شيئين يرتبطان بهذا الكتاب، الأول تنوع مادة الكتاب المقصودة بغية رسم سياسة شاملة للتحول في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، تراعي السياقات الراهنة، وتحتفظ –في الآن نفسه– بالخصوصية الثقافية والاجتماعية لشعوب المنطقة، مع بقاء ملفات هذا الكتاب مفتوحة للنقد وفقه المراجعة، لأجل خلق بيئة تسعى للتغيير بالتوعية والمعرفة.

وأخيرًا نحن لا نعاني من ندرة المعرفة لكننا نفتقد في بعض اللحظات كيف نفيد منها ●